

فلينزل علي الاول ان ياذن صلى الله عليه وسلم في الثلثين  
بسببك فاسد لوقوعه في غير وقته فكيف مع ذلك يا ذوات  
فيه سنة ثمان لعنتان وهو مرفيه ستة شمع اياك ولا  
يقاس عليه ما وقع منه صلى الله عليه وسلم قبل اليمين  
لما تقدم عن السهلي من انه كان مغلوبا على امره وما  
انزل عليه فضي شي قوافلهم كما وافقهم في صوم عاشورا  
قبل ان ينزل عليه فضي شي فلا يقاس حاله بحاله بعد  
فرضه وبيان الحكم له وقد رتبته على عدم موافقتهم جابر  
الصحابية ان لا يقبلوا معهم بل في وقته وهو صلى الله  
عليه وسلم بعد فتح مكة في رمضان سنة ثمان لم يكن  
تحتي من احد شي اذ ذلت له العرب باسرها فظهر  
ان دفاع ما قاله ابن الحاج علي التقدير الاول وان حج ابي  
ومن معه كان فرضا واقعا في زمانه ومع ذلك اخبر مياسير  
الصحابية ويلزم على الثاني نفي الحج في ذي القعدة صحبا  
ومع ذلك اضر المياسير في حج ات الحج علي التذلل على  
كلا التقديرين وان به لا يمكن التقدير الاول الذي  
هو المتفق ان يقال ان حج عتاب والصديق  
كانا في ذي القعدة بل كانا في ذي الحجة كما يدعي له  
خبر ابن مردويه عن ابي عمرو بن القاسم كان قد  
يجعلون عاما شهرا وعاما شهرا يعني بحج  
في شهر واحد مرتين في سنتين بشرحهم في الثالث  
في شهر اخر غيره قال فلا يقع الحج في ايام الحج الا في  
كل خمس وعشرين سنة فلما كان حج ابي بكر

وافق

وافق ذلك العام شهر الحج فسماه الله الحج الاكبر  
واخرجه الطبراني بعنه كذا قال كذا لا يصح  
الحج الا في كل سنة وعشرين عاما مرة واحدة وهو  
الشمس الذي ذكره الله في الكتاب وعلى كون حج  
الصديق كان في ذي الحجة طائفة منهم احمد وابنده  
بان في رواية انه صلى الله عليه وسلم امر عليا فلما في  
يوم النحر ان لا يحج بعك العام مشرك وفي رواية  
والبعث يوم الحج الاكبر وقد قال تعالى واذ ان  
من الله رسول الي الناس يوم الحج الاكبر فسماه  
ابيه بذلك فدل على ان هذا الاذان الذي هي  
نذرا على رضى الله عنه سنة تسع ووقع في ذي الحجة  
وهو لم يدر واستبعا بعد عمره عليه صلى الله  
عليه وسلم في قاعه من قواعد الاسلام يقمها الله  
تعالى على يد ملا وجه له الا لو كان فعلهم ذلك بغير  
اذنه صلى الله عليه وسلم اما وقد صدر باذنه  
واستحلف افضل الصحابة اعلاما باذنه الخليفة الاكبر  
بعده فلا استبعاد سما والفقول بعدم ووقع حج ابي  
بكر ومن معه ذلك العام فرضا يلزم عليه الحد وراى  
التسابق وقياسه على التقدم بالاضحة لا وجه له  
فان المصطفى صلى الله عليه وسلم قبل الوقت بغير امر صلى الله  
عليه وسلم ولتمروا به ذلك في حج من ذكر وما ذكر  
من تاخير المشركين الحج وان لا يصاد في وقته الا في  
مر عند ابن مردويه والطبراني والله اعلم بالصواب

اصطفاي

مقال

957